تحرير الاستيراد وانعكاساته على الأداء الاقتصادى للجزائر فى ظل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبى

أ. زايرى بلقاسم *

مقدمة

يزداد اعتماد الدول النامية على العولمة والتكامل الاقتصادى باعتبارهما جزءا من استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية . ويعتبر هذا تغييرا مهما عن فترة الخمسينات حتى السبعينات عندما كانت الدول النامية كلها تقريبا تعتبر أن زيادة الاعتماد على السوق الدولية خطرا وليست ميزة ، وكان من الاتجاهات التى برزت من استراتيجيات الاصلاح الاقتصادى فى الدول النامية التحرك نحو التكامل الاقتصادى ، سواء مع دول نامية أخرى أو مع دول متقدمة . وإذا كانت الموجة الأولى من تجارب التكامل الاقتصادى قائمة على أساس سياسة التصنيع من خلال ما يسمى "سياسة إحلال الواردات" ، فإن العديد من الدول النامية تبنت فى الوقت الحالى موجة جديدة من مبادرات التكامل الاقتصادى الاقليمى حسب منطق الانفتاح التجارى والاقتصادى ، ولضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن البعض من هذه الدول تسعى الى اقامة شراكات أو اتفاقيات مع دول تفوقها من ناحية النمو الاقتصادى فى ظل اعتمادها المتزايد على العولمة ، وقد بينت برامج الاصلاح الاقتصادى الناجحة فى آسيا فاعلية التوجه نحو الخارج كاستراتيجية للتنمية . وحققت اقتصاديات التصنيع الحديثة فى آسيا و بعدها دول رابطة شرقى آسيا (الآسيان) معدلات قياسية فى النمو الاقتصادى بعد عملية التحرير ، وأحدث النجاح أثره ولم تلبث أمريكا اللاتينية التى كانت حجر الزاوية فى التصنيع

* أ. زايرى بلقاسم- استاذ مساعد - باحث- جامعة وهران/ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية/ الجزائر.

القائم على إحلال الواردات أن شرعت فى تنفيذ برامج بعيدة المدى للاصلاح الاقتصادى وحققت هذه الدول أداء طيبا منذ ذلك الحين .

وقد ثارت على المستوى النظرى والتطبيقى مناقشات حادة حوا إتجاه التكامل الاقتصادى الاقليمى وآثاره الاقتصادية . وإن كان معظم التحليل يركز على الآثار الاستاتيكية ، بمعنى الاهتمام بالتغيرات فى الأسعار النسبية وليس على العناصر الديناميكية فى اتفاقيات التكامل والتحرير الاقتصادى والتى تنتج لأن تكون المحرك الأساسى لهذه الترتيبات . وفى هذا الإطار يدخل المشروع الذى اعلن عليه فى قمة برشلونة (١٩٩٥) وتم الاعلان عليه رسميا من طرف اللجنة الأوروبية والذى يهدف إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق المتوسط ، إن اقامة هذه المنطقة تمثل أهم العناصر فى استراتيجية الاتحاد الأوروبى الجديدة مع دول جنوب وشرق المتوسط ، والغرض من هذا المقال هو إلقاء الضوء على عملية تحرير الاستيراد فى ضوء هذه الاتفاقيات مع الأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد الجزائرى كنموذج للدراسة ، وإن كانت النتائج تنطبق على مجموع الدول وخاصة العربية المتوسطية المعنية بمسار برشلونة .

١- التبادل الحر والاقليمية الجديدة

ركزت أغلب الدراسات كتلك المقدمة من جوفانوفيك (Jovanovic, 1999)، ومارشند، Marchand et.al 1999 , 897-910، وروبسون (Robson1998)، وبومفرت (Pomfort 1997)، وشاو (Shaw1995)، على ما سمى بالموجة الجديدة للاقليمية (الاقليمية الجديدة) التى تعتبر الاطار العملى الحديث للتكتلات الاقتصادية الحديثة والمرتقبة [١] .

ولقد كان اهتمام جوفانوفيك (Jovanovic(345-350), 1998، منصبا على ضرورة إعادة النظر فى آثار التكامل الاقتصادى وتجاوز النظرة الكلاسيكية للاتحادات الجمركية فقط من زاوية "خلق وتحويل التجارة" ، ومراعاة العناصر التالية على سبيل المثال :

- التغيرات التى تطرأ على هيكل وحجم التجارة السلعية كنتيجة لعملية التكامل الاقليمى .
- التغيرات التى تطرأ على الميزان التجارى .
- أثر التكامل الاقليمى على معدلات البطالة وعلى خلق وظائف جديدة والتغيرات التى تطرأ على مستويات الأجور .

- التغيرات فى الأسعار للسلع والخدمات ، وأسعار الصرف ، كأثر للتكامل الاقليمى .

- التغير فى القيمة والمكونات النوعية للناتج المحلى الاجمالى .

- الأثر التراكمى على الإنسان ورأس المال .

كما أن الدراسة التى قدمها كل من مارشاند وزملاؤه (١٩٩٨) فى العدد الخامس من المجلد العشرين لمجلة The Third World Quarterly، تعد من أهم الدراسات التى قدمت فى هذا المجال، وكانت من بين نتائج البحوث والمناقشات أن افرازات العولمة ليست فى وحدة العالم فقط وإنما أيضا فى ظهور الاقليمية الجديدة ، فالاتحاد الأوروبى ، الآسيان فى آسيا ، النافتا بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك والكوميسا فى افريقيا ، والميركوسير فى أمريكا اللاتينية ، هى جميعا أشكال جديدة للاقليمية تشكل تحولات عميقة فى العالم ، أما عن المجال المناسب لدراسة هذه التكتلات من وجهة نظر هذه الدراسات فهو المدخل المؤسسى الذى يستند الى أربعة محاور أساسية :

- تنمية المداخل السابقة (الوظيفى والوظيفى الجديد من خلال تعزيز علاقة المؤسسات على المستوى العالمى) .

- الأخذ فى الاعتبار دائما أن الاقليمية جزء من متطلبات النظام العالمى الجديد .

- أهمية العوامل السياسية والاستقرار السياسى الداخلى لنجاح هذه التكتلات .

- يجب أن تكون البداية دائما من أسفل أى من الناس (من القاعدة العامة) .

ان الأخذ بهذه المحاور يقتضى تقسيم مستويات التحليل لثلاثة مستويات أساسية هى مستوى هيكل الاقتصاد العالمى ، مستوى العلاقات البينية ، مستوى المعاملات داخل الاقليم الواحد ، إن التكامل الاقليمى عملية ذات أبعاد متعددة تقتضى بناء استراتيجيات للأمن والسلام ، ومراعاة حقوق الانسان ، بما يعنى اتساق العوامل الداخلية للاقتصاد الوطنى مع العوامل الخارجية للاقتصاد العالمى .

أما بومفورت (Pomfort 156-169, 1997) فبعد عرضه لأهمية التكامل الاقتصادى فى ظل منظمة التجارة العالمية ، فإنه يرى ان كثيرا من الكتابات التقليدية ركزت على الاجابة على سؤال أساسى هو هل الحماية من بعض المنتجين الأجانب ، هى حماية مطلوبة ؟ هل حرية التجارة أفضل من الحماية ؟ هل تخفيض التعريفة الجمركية وإزالتها بالكامل أفضل من إزالتها عن بعض السلع

بالتدرج؟.ويرى بومفرت أن ترتيبات التجارة الاقليمية يجب أن تراعى ظروف العولمة ، ان الاقليمية الجديدة يجب أن تراعى اقتصاديات الحجم وشكل السوق العالمى الذى يسوده الآن منافسة غير كاملة (منافسة احتكارية) كما يجب التركيز فى رأى بومفرت على أهمية انتقال الاستثمارات الاجنبية وما تحققه عملية الانتقال من مزايا على المستوى العالمى ، كما يرى ضرورة ضبط وتحديد قواعد المنشأ السلعى . لقد عزز بومفورت نتائج دراسته بتلك النتائج التى كان قد توصل إليها كروجمان عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٣ فى عدم المغالاة فى وضع أسوار الحماية على الكتل الاقليمية ، إذ أن ذلك من شأنه الإضرار بعملية العولمة وتحرير التجارة ، كما يدعم بومفورت دراسته بالملاحظات التى قدمها هابلز لفاينر عام ١٩٣٣ ، حيث اوضح هابلز أن كل الأطراف فى مناطق التجارة التفضيلية تكون مستفيدة ، ثم ينتقل بومفرت لجزئية أخرى من التحليل بالتصدى لدراسة بعض العوامل المؤثرة فى نجاح الاقليمية الجديدة وتوافقها مع عملية العولمة ، فيطرح عدة اسئلة عن العدد المناسب للتنافس بين الوحدات الاقليمية على المستوى العالمى ، الحجم المناسب للوحدات السياسية ، المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة فى مناطق معينة من العالم وخصوصية هذه المناطق داخل الوحدات السياسية ، المسافة ومدى تأثيرها على قوة الجاذبية بين كتلتين شركاء فى التجارة، وهل طول المسافة بالفعل معوق رغم انخفاض متوسط نصيب الوحدة المنقولة من التكلفة الكلية للنقل بزيادة طول هذه المسافة ؟ ما هو تأثير حجم الانتاج الأمثل على خفض التكلفة المتوسطة للمنتج خفضا يستوعب بعضا من تكاليف النقل ؟

وتتميز اتفاقيات التكامل الاقتصادى فى اطار الاقليمية الجديدة لفترة ما بعد الحرب بالخصائص التالية :

- إن تكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى ١٩٥٨ والرابطة الأوروبية للتبادل الحر فى ١٩٦٠ أدى الى توسيع مجال التكامل الاقليمى ما بين الدول الغربية ودول أخرى ، فدول أوروبا الغربية اصبحت طرفا فى ٧٦ من بين ١٠٩ اتفاقا تم التصريح به لدى الجات ما بين ١٩٤٨ و ١٩٩٤، كما أن زوال الحاجز السياسى ما بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية فى ١٩٨٩ ، ساهم فى التوقيع على اتفاقيات تجارية فيما بينها (٩ من بين ٣٣ اتفاق تم الاعلان عليه منذ ١٩٩٠) .

- إن التكامل الاقتصادى بعد الحرب يتميز بقلة الاتفاقيات الموقعة من طرف الدول النامية،

وهذا التأخر يرجع الى تطبيق سياسات تنموية موجهة نحو الداخل لا تتماشى مع التكامل الاقليمى . كما أن نتائج التجارب السابقة كانت محدودة ، نظرا لأن المكاسب التجارية والاقتصادية المنتظرة كانت منعدمة ، إلا أن الاتجاه نحو تبنى سياسات انفتاحية فى أمريكا اللاتينية ، وآسيا أدى الى انبعاث نشاط الاهتمام بهذه الاتفاقيات ، وخاصة أن الاصلاحات الاقتصادية أصبحت ملائمة لتحقيق الأهداف الأولية للتكامل الاقتصادى .

- إن عملية التكامل من خلال الاتفاقيات التجارية التفضيلية ، تعد أيضا من بين الخصائص الهامة للسياسة التجارية للدول الأطراف المتعاقدة خارج أوروبا ، ومنذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة فى ١٩٩٥ ، فإن كل الأعضاء تقريبا كانت على الأقل طرفا فى احدى الاتفاقيات المصرح بها لدى الجات (الاستثناءات تتمثل فى هونج كونج واليابان) ، هذه الاتفاقيات تتنوع من حيث الشكل سواء كانت عبارة عن اتحاد جمركى أو منطقة التبادل الحر مثل الرابطة الأوروبية للتبادل الحر والنافتا ، مرورا باتفاقيات تفضيلية من طرف واحد مثل اتفاقية لومى ، أو تجمع اقتصادى كبير كمنتدى التعاون الاقتصادى لآسيا والباسفيك APEC

- إن درجة التكامل الاقتصادى السلع المعنية ودرجة الغاء الاجراءات الجمركية وغير الجمركية تختلف من اتفاق اقليمى الى اتفاق اقليمى آخر .

- هناك العديد من الاتفاقيات تم استبدالها أو اتمامها باتفاقيات أخرى والى توسيع مجال التحرير ، كما أنه فى الفترة الأخيرة نجد أن النظام التجارى قد توسع ليشمل الخدمات وحماية الملكية الفكرية، نلاحظ فى الاتفاقيات تطورا مماثلا فالخدمات تظهر فى برنامج المجموعة الأوروبية الموجه الى تحقيق السوق الموحد وهناك اجراءات أخرى تم توقيعها من اجل تحرير الخدمات فى اطار اتفاق التقارب ما بين استراليا ونيوزيلندا ، النافتا والكاريكوم .

- هناك العديد من دول أمريكا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء جعلت من الاتفاقيات الاقليمية محورا هاما فى برامجها الاقتصادية ، ولكن تبقى المصالح السياسية عقبة أمام تحقيق الأهداف الاقتصادية ، وعلى العموم فإن تأثير هذه الاتفاقيات بقى دائما محدودا .

- لم تستطع الدول النامية وضع مؤسسات فعالة قادرة على تحقيق أهداف التكامل الطموحة بسبب العديد من العراقيل السياسية والمؤسساتية ، كالصعوبات التى ترجع عادة الى الفلسفة الاقتصادية للدول الأعضاء وعدم الاستقرار السياسى والتراعات الحدودية .

الجدول رقم (١)

الفرق بين الاقليمية القديمة والاقليمية الجديدة

الاقليمية القديمة	الاقليمية الجديدة
احلال محل الواردات	توجه تصديرى
تخصيص الموارد وفقا لخطط مركزية وقررات سياسية	تخصيص الموارد بواسطة قوى السوق
ريادة الحكومة والقطاع العام	ريادة القطاع الخاص
تكثيف الاعتماد على السلع الصناعية	تدخل فيها كل المنتجات والخدمات والاستثمارات
تتعامل مع الحواجز الجمركية	تعميق الاندماج عن طريق التنسيق بين السياسات
معاملة تفضيلية للبلدان الأقل نموا	معاملة مماثلة لكافة الأطراف مع السماح بفترات التكيف

المصدر : د. عبد الفتاح العموص : "أية علاقة وأى مستقبل لمنطقة التبادل الحرة العربية ومنطقة التبادل الحر المغاربية الأوروبية فى ظل الاقليمية الجديدة" ، المؤتمر العلمى الخامس ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، ١٤و١٥ نوفمبر ١٩٩٨ ، ص ٥ .

٢- التبادل الحر والفعالية الاقتصادية

مع لجوء العديد من الدول النامية الى تحرير تجارتها الخارجية بطريقة أحادية ، أو عن طريق الانضمام الى مناطق التجارة الحرة ، طرح السؤال التالى هل الانفتاح على التجارة الخارجية فى اطار الاقليمية الجديدة له تأثير ايجابى على النمو الاقتصادى ؟ وللاجابة على هذا السؤال ثار نقاش كبير سواء على مستوى التحاليل الاقتصادية النظرية أو على مستوى المؤسسات الدولية لتقدير الآثار المحتملة لتحرير التجارة الخارجية .

فعلى المستوى النظرى ، أشار Adam Smith إلى أن حرية التجارة توفر الشروط الضرورية للتخصص على أساس المزايا المطلقة ، ولقد طور David Ricardo النتيجة التى توصل إليها أدم سميث ليؤكد أنه حتى الدول التى تتمتع فى انتاج كل السلع القابلة للتبادل لها مصلحة فى التبادل الدولى ، مصلحتها فى أن تتخصص فى السلع التى تكون تكاليف النسبية فيها أقل . ثم قام John Stuart Mill من بعده إدخال عامل المرونة السعرية ليبين كيف سيتم تقاسم مكاسب التجارة الدولية بين أطراف التبادل ليصل الى نتيجة مفادها أن الدولة ستكسب أكثر من التجارة الدولية إذا

كانت المرونة السعرية للطلب على وارداتها كبيرة ، وكانت المرونة السعرية على صادراتها ضعيفة .

كما أن التحاليل النيوكلاسيكية تؤكد على أن سياسة اقتصادية موجهة نحو الخارج ستساهم ايجابيا فى النمو نظرا للتخصيص الجيد للاقتصاد حسب قانون المزايا النسبية والاستفادة من اقتصاديات الحجم الناتجة عن توسيع الأسواق والاستعمال الكبير للامكانيات الانتاجية والتحسن فى طرق التسيير والتوسع المكثف للتجديد والتطور التقنى . ويفضل تحرير التجارة فإن أى اقتصاد سيدخل فى دائرة من الرفاهية : إذ أن التوسع سيؤدى الى ارتفاع فى عمليات الاستثمار ، ارتفاع فى الانتاجية ، انخفاض لأسعار التصدير وتحسن الكفاءة وارتفاع جديد فى الصادرات .

ولقد حاولت العديد من المنظمات الدولية التى تدافع عن سياسة الانفتاح التجارى (البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى وحاليا المنظمة العالمية للتجارة) ، التأكيد من خلال العديد من التقارير كيف أن الدول التى عملت على ترقية صادراتها ، وذلك من خلال محاولة الاستفادة من المزايا النسبية الطبيعية أو المكتسبة التى تتوافر لديها ، تطورت بسرعة ونجحت فى تفادى الأزمات الاقتصادية (تجربة دول آسيا) . ويتضمن تحرير التجارة ليس فقط تخفيض الرسوم الجمركية ، ثم إزالتها نهائيا . وإنما التخلص من الحواجز غير الجمركية ، وإنهاء التدخل الحكومى فى الاقتصاد ، مع الالتزام بقواعد حماية حقوق الملكية الفكرية ، والتقيد بتطبيق المواصفات الاجتماعية والبيئية ، كما أن هذا التحرير يقتضى بحكم الضرورة تحريرا ماليا وأقله فتح الحساب الجارى إزاء العالم الخارجى .

ومنذ عشرات السنين حاولت بعض الدراسات التطبيقية التأكد من صحة النظريات من خلال تحليل العلاقة الموجودة بين الانفتاح التجارى والنمو الاقتصادى التى تعتبر جد معقدة . ولقد أثبتت العديد منها التأثير الايجابى الذى تمارسه الصادرات على النمو الاقتصادى ، ولقد أظهرت النتائج المقدمة النجاح الباهر الذى حققته الدول الآسيوية ، فالتقرير حول النمو فى العالم لسنة ١٩٨٧ يقدم تحليلا مفصلا لنتائج ٤١ دولة فى طريق النمو التى طبقت إما :

- سياسات تجارية متجهة بقوة نحو الخارج .
- سياسات تجارية معتدلة متجهة نحو الخارج .
- سياسات تجارية معتدلة متجهة بقوة نحو الداخل .
- سياسات تجارية متجهة بقوة نحو الداخل .

وكانت النتيجة أن الدول التى طبقت سياسات تجارية متجهة نحو الخارج نجحت بقوة فى تحقيق: معدل نمو ايجابى وعالى للناتج المحلى الاجمالى ، ارتفاع فى صادرات السلع المصنعة ، فعالية كبيرة لرأس المال ، ارتفاع نسبة العمالة وخاصة فى قطاع الصناعة . وإذا قمنا بتحليل دقيق للعوامل التى ساعدت على هذا النجاح نجد ارتفاع العائد الاجمالى لعوامل الانتاج (كنوعية التسيير والتقدم التكنولوجى .. الخ) ، تحرير التجارة الخارجية واسعار الصرف وديناميكية وفعالية المؤسسات وخاصة من خلال القيام بالتجديدات التكنولوجية .

وعلى النقيض من ذلك ، نجد فريقا آخر من الاقتصاديين يشككون من جدوى الاصلاحات الاقتصادية وتحرير الاقتصاديات الوطنية بما فيها التجارة الخارجية ، أو الانضمام الى مناطق التجارة الحرة ، ويتهمون خبراء مؤسسات بريتون وودز بأنهم لا يهتمون إلا بتطبيق المبدأ المصرفى المتمثل فى ضمان تحصيل القروض وتحقيق الأرباح وهذا عن طريق اقتراح برنامج تصحيح اقتصادى يتناقض مع المصالح الوطنية .

فى جانب آخر يشكك الكثير من الاقتصاديين فى جدوى التحرير الشامل للمبادلات الدولية وخاصة تلك التى تنشأ بين دول ذات مستويات تنمية متباينة جدا ، كما يتناول التشكيك امكانية تحقيق أرباح فى عملية التبادل فى سياق المنافسة غير التامة (الاحتكار الشامل أو احتكار القلة) .

والخلاصة من كل هذه الدراسات والتحاليل ، عدم وجود اتفاق بين الاقتصاديين حول أفضلية تحرير التجارة على الحماية الجمركية أو افضلية التحرير متعدد الأطراف أم التحرير فى اطار منطقة تجارة حرة ، وقبل تحليل مكاسب تحرير التجارة على الاقتصاد الجزائرى ، سنقوم بتحليل اتجاهات التجارة الخارجية للجزائر على ضوء المعطيات المتوفرة .

٣- التطور الهيكلى للتجارة الخارجية فى الجزائر

٣-١ التطور الجغرافى للتجارة الخارجية

عرفت الجزائر فائضا تجاريا من ١٩٩٦ الى ١٩٩٨ بعد ما كانت تعرف عجزا فى ١٩٩٤-١٩٩٥ (بلغ حجم الفائض فى سنة ٢٠٠٠ ما يقارب ١٠,٢٨ مليار دولار) ، وبمعدل تغطية للواردات ١٠٨,٦٤٪ فى عام ١٩٩٨ و ٢٠٥٪ فى عام ٢٠٠٠ نتيجة تطور صادرات المحروقات . كما أن الاقتصاد الجزائرى يعرف انفتاحا كبيرا على العالم (درجة اندماج كبيرة) مثله مثل دول حوض

البحر الابيض المتوسط بمعدل ٥٤٪ فى عام ١٩٩٧ . ويمكن أن نعتبر هذه الوضعية مشجعة حيث أنها ستعمل على انفتاح شامل على التجارة الخارجية .

إن الجدول التالى يقدم بعض المعلومات حول نتائج التجارة الخارجية المحصل عليها فى ٢٠٠١ سواء واردات أو صادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية :

كما يظهر من الجدول فإن ٥٩,٤٠٪ من الواردات لسنة ٢٠٠١ مصدرها الاتحاد الأوروبى (الدول ١٥) و ٦٢,٥٥٪ من صادراتها تتجه نحو نفس المنطقة ، باعتبارها الزبون التقليدى للجزائر.

وتمثل فرنسا المورد الرئيسى للجزائر بنسبة ٢٤,٠٨٪ من مجموع الواردات القادمة من هذه المنطقة ، فى نفس السنة (تحتل الجزائر الرتبة ١٨ من حيث زبناء فرنسا) متبوعة بكل من الولايات المتحدة ، ايطاليا ، ألمانيا ، وأسبانيا . وتمثل ايطاليا الزبون الأول للجزائر بنسبة ٢١,٦٣٪ ، متبوعة بالولايات المتحدة الامريكية بنسبة ١٥,٦٪ ثم فرنسا بنسبة ١٤,١٪ .

جدول رقم (٢)

التجارة الخارجية حسب المناطق الاقتصادية : سنة ٢٠٠١ (ملايين الدولارات)

الدول	الواردات			الصادرات		
	القيمة	النسبة	التغير مع ٢٠٠٠٠	القيمة	النسبة	التغير مع ٢٠٠٠٠
الاتحاد الاوربى	٥٧٩٨	٥٩,٤٠	١٠,٣١	١٢٥٣٦	٦٢,٥٥	-٩٠,١١
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	٢٢١٠	٢٢,٦٤	٠,٧٣	٥٤٩٥	٢٧,٤٢	٥,٦٧-
دول اوروبية اخرى	٦٠٤	٦,١٩	٠,١٧	٨٠	٠,٤٠	٥٥,٨٠-
امريكا الجنوبية	٢٤٦	٢,٥٢	٧٣,٢٤	١٣٤٠	٦,٦٩	١٩,٨٦-
اسيا	٥٧١	٥,٨٥	٤,٦	٢٨٨	١,٤٤	٣٧,١٤
الكاريبى	٨٩	٠,٩١	٣٩,٠٦	٠	٠,٠٠	-
الدول العربى	١٧١	١,٧٥	١٠,٧٥	٦٩	٠,٣٤	٢٥,٤٥
دول المغرب العربى	٦٣	٠,٦٥	٢١,١٥	٢٢٧	١,١٣	١٠,٦٣-
افريقيا	٨	٠,٠٨	٩٣,٢٨-	٥	٠,٠٢	٨٨,١٠-
المجموع العام	٩٧٦٠	١٠٠,٠	٦,٤٠	٢٠٠٤٠	١٠٠,٠	٩,٠٤-

المصدر : وزارة المالية ، ادارة الجمارك، ٢٠٠١ .

جدول رقم (٣)

أهم المتعاملين التجاريين مع الجزائر (٢٠٠١ ، ملايين الدولارات)

الدول	الواردات		أهم زبناء الجزائر	الصادرات	
	٢٠٠١	النسبة		٢٠٠١	النسبة
فرنسا	٢٣٥٠	٢٤,٠٨	فرنسا	٤٣٣٥	٢١,٦٣
الولايات المتحدة الامريكية	١٠١٥	١٠,٤٠	الولايات المتحدة الامريكية	٣١٢٦	١٥,٦٠
ايطاليا	١٠١٧	١٠,٤٢	ايطاليا	٢٨٣٨	١٤,١٦
المانيا	٧٦٥	٧,٨٤	المانيا	٢٠٩٧	١٠,٤٦
اسبانيا	٥٣٥	٥,٤٨	اسبانيا	١٦١٠	٨,٠٣
المجموع	٩٧٦٠	١٠٠,٠	المجموع	٢٠٠٤٠	١٠٠,٠

المصدر : وزارة المالية ، ادارة الجمارك ، ٢٠٠١ .

وإذا أخذنا مؤشر كثافة المبادلات الثنائية :

$$Tij= (Xij / Xi) /(Mj/Mw)$$

حيث أن Xij: صادرات الدولة i نحو الدولة j ، Xi مجموع صادرات الدولة i ، Mj مجموع واردات الدولة j و Mw مجموع الواردات العالمية . إذا كانت Tij>1 معنى ذلك أن الدولة i لها كثافة فى المبادلات أعلى (هنا حالة الصادرات) مما يجب أن تكون عليه نظريا إذا كان العرض يخضع للمعايير العالمية ولسوق الدولة j

فنستنتج ما يلى :

- كثافة الواردات اكبر من الاتحاد الاوروبى من باقى العالم . أما الواردات التى يظهر فيها الأثر الجهوى بوضوح فهى سلع التجهيز أغلبية السلع المصنعة وبعض السلع الوسيطة كالمواد الكيميائية .

- كثافة الصادرات اكبر مع الاتحاد الاوروبى من بقية العالم فى قطاع المواد الأولية ، اضافة الى البترول عكس دول جنوب وشرق المتوسط الاخرى التى لها كثافة اكبر مع الاتحاد الاوروبى فى قطاعات السلع المصنعة (النسيج ، الألبسة ، الزراعات الغذائية) والمواد الزراعية [٢] .

٢-٢ التطور القطاعى للتجارة الخارجية

يبين الجدول رقم (٥) والجدول رقم (٦) تطور التجارة الخارجية للجزائر من ناحية واردات وصادرات السلع :

جدول رقم (٤)

مؤشر كثافة المبادلات ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبى

السنوات	كثافة الواردات			كثافة الصادرات		
	مع الاتحاد الاوروبى	مع دول حوض المتوسط	مع باقى العالم	مع الاتحاد الاوروبى	مع دول حوض المتوسط	مع باقى العالم
١٩٩٥	١,٦٣	٣,٦٠	٠,٤٥	١,٧٠	٢,٢٣	٠,٤٥
١٩٩٦	١,٦٨	٣,٣٤	٠,٤٥	١,٦٢	٢,٤٥	٠,٥٣
١٩٩٧	١,٦٦	٢,٩٤	٠,٤٩	١,٦٦	٢,٢٣	٠,٥٣
١٩٩٨	١,٦٤	٣,٨٣	٠,٤٥	١,٦١	٢,٣٠	٠,٥٢
١٩٩٩	١,٦٢	٣,٤٣	٠,٥٠	١,٤٣	٢,٧٠	٠,٦٣

المصدر : تم حساب هذه المؤشرات اعتمادا على مستوى رباعى الأرقام ضمن التصنيف الموحد للتجارة الدولية (STCI)، من حولية احصائيات التجارة الدولية للأمم المتحدة .

إن هيكلة المبادلات التجارية تبين الاتجاهات التالية :

- تحتل مجموعة "سلع التجهيز الصناعية والزراعية المرتبة الأولى من اجمالى واردات الجزائر ، أى ما يعادل نسبة ٣٥,٧٣٪ لسنة ٢٠٠١ من الحجم الاجمالى للواردات لنفس السنة .

- مجموعة السلع الغذائية ما زالت تمثل نسبة هامة فى هيكلة الواردات لانها تحتل المرتبة الثانية بنسبة ٢٤,٦٪ .

- مجموع السلع الموجهة لتشغيل آلات الانتاج تأتى فى المرتبة الثالثة ضمن هيكلة المبادلات.

أما عن تطور الصادرات ، فيظهر من خلال الجدول التالى الذى يبين :

- سيطرة صادرات المحروقات التى لا تزال تمثل أهم مبيعات الجزائر الى الأسواق الاجنبية بنسبة ٩٧,١٩٪ من الحجم الاجمالى لصادرات لسنة ٢٠٠١ .

- أما صادرات السلع خارج المحروقات ، فتبقى ضعيفة جدا بنسبة ٢,٨١٪ من الحجم الاجمالى للصادرات أى ما يعادل ٥٦٤ مليون دولار .

- أما عن أهم السلع خارج المحروقات التى يتم تصديرها ، نشير الى :

× نصف المنتجات : ٤١٣ مليون دولار أو ما يعادل نسبة ٢,٠٦٪ .

× سلع التجهيز الصناعى :٤٢ مليون دولار ، أى ما يعادل نسبة ٠,٢١٪ .

× منتجات خام : ٣٩ مليون دولار أو ما يعادل نسبة ٠,١٩٪ .

جدول رقم (٥)

الواردات حسب مجموعات السلع (١٩٩٨-٢٠٠١) (ملايين الدولارات)

	٢٠٠١	النسبة	٢٠٠١	النسبة
مواد غذائية ، ومشروبات وتبغ	٢٦٥٧	٢٣.٧	٢٤١٥	٢٤.١
وقود ومزيتات	١١٠	١٥٤	١٢٩	١.٣
مواد أولية ومنتجات	٥٥٨	٤٦٩	٤٢٨	٤٧٢
سلع نصف مصنعه	١٧٣٢	١٥٤٧	١٦٥٥	١٨٥٣
سلع التجهيز الزراعى	٤٥	٧٢	٨٥	١٥٦
سلع التجهيز الصناعى	٢٩.٧	٣٢١٩	٣.٦٨	٣٣٣١
سلع استهلاكية	١٨١١	١٩٦٢	٤٦١	٤٨٣
المجموع	٩٨٢٠	٩٧٣٠	٩٦٣٥	١.٢٤٢

المصدر : وزارة المالية ، ٢٠٠١ .

× المواد الغذائية : ٣٤ مليون دولار أو ما يعادل نسبة ١٧ , ٠ ٪ .

ويظهر من المعطيات أن السوق الجزائرى لا يتمتع بخاصية التنوع ، ويبقى عرضة للصدمات الخارجية ، ويتأكد ذلك أكثر لو قمنا بمقارنة مؤشر تنوع المبادلات المستعمل من طرف Walter Isard والذى يقيس القرب القطاعى لتوزيعين (هنا الصادرات حسب القطاعات لمجموع الدول المتوسطية والعالم) وهو يحدد بالعلاقة التالية [٣] :

- لنفترض المؤشر r الذى يعبر عن دولة شريكة من دول جنوب وشرق المتوسط .
- المؤشر n يعبر عن دولة أخرى .
- المؤشر i يعبر عن سلعة معينة .
- وليكن E عبارة عن متغير بواسطته نحاول أن نقارن التوزيع الجغرافى ، شكل المعادلة سيكون كالآتى :

$$CS = 1/2 \sum i/Eir / Er - Ein / En/$$
$$CS = 1/\sum i/Xir / Xr - Xim / Xm/$$

حيث إن :

Xir : تمثل قيمة صادرات الشريك r من دول جنوب وشرق المتوسط من السلعة i

Xr: تمثل القيمة الاجمالية لصادرات الشريك r

Xim: قيمة الصادرات العالمية من السلعة i

جدول رقم (٦)

تطور صادرات الجزائر حسب مجموعات السلع (١٩٩٨-٢٠٠١) (ملايين الدولارات)

	٢٠٠١	النسبة	٢٠٠١	النسبة
مواد غذائية ، ومشروبات وتبغ	٢٩	٢٦	٣٢	٣٤
وقود ومزيتان	٩٦٦٤	١٢٠٤١	٢١١٠٦	١٨٢٤٦
مواد أولية ومنتجات	٥٠	٤٤	٤٤	٣٩
سلع نصف مصنعه	٢٦٨	٣٤٥	٤٦٥	٤١٣
سلع التجهيز الزراعى	١	٢٧	١١	٢٢
سلع التجهيز الصناعى	٢٢	٤٢	٤٧	٤٢
سلع استهلاكية	١٩	١٨	١٤	١٤
المجموع	١٠٠٥٤	١٢٥٤٢	٢١٧١٨	١٨٨١١

المصدر : وزارة المالية ، ٢٠٠١ .

Xm :القيمة الاجمالية للصادرات العالمية .

القيمة المحسوبة (Cs) تتراوح ما بين صفر و ١ ، كلما كان المؤشر أقرب من الصفر، كلما كان التنوع كبيرا ، وكلما كان المؤشر أقرب من ١ الصحيح ، كلما كان التخصص كبيرا فى قطاعات محددة (الصادرات محدودة) .

وكما يلاحظ من الجدول فإن الدول الأقل تنوعا هى كل من : الجزائر ، سوريا . وخلاصة ذلك أن التخصص الحالى بالنسبة للجزائر يجعلها أقل استنفادة من نمو الطلب العالمى ، كما أن هناك ضعف فيما يخص السلع المصنعة ، إضافة الى غياب كافى وتنافسى . وإذا أردنا معرفة طبيعة التخصص فيمكن حساب مؤشر التجارة الفرعية لمعرفة مدى تنوع السلع كما قدمه كل من Grubel & Llyod يكون بالعلاقة التالية : (X+M) - (X-M)/(X+M).100

حيث إن :

X= الصادرات نحو منطقة ما

M= الواردات القادمة من نفس المنطقة

هذا المؤشر يتراوح ما بين صفر - الحالة التى لا يكون فيها هناك تجارة متبادلة ويطلق عليها مصطلح (One way trade)، الى ١٠٠ - الحالة التى يكون فيها صادرات سلعة ما تساوى واردات لمنتج متشابه ، هذا التجارة سيطلق عليها (Two way trade) كلما كان هذا المؤشر أقرب

جدول رقم (٧)

حساب التنويع فى الصادرات : مقارنة ما بين الجزائر والدول المتوسطية الاخرى

الدول	١٩٩٥	٢٠٠٠	٪٢٠٠٠-٩٥
الجزائر	٠,٨٩٥	٠,٨٧٨	١,٩
مصر	٠,٧٥٨	٠,٧١٤	٦,١
المغرب	٠,٧٧٠	٠,٧٤٥	٣,٤
تونس	٠,٧٠٦	٠,٧١٦	١,٣-
الاتحاد الاوروبى	٠,٣٥٦	٠,٣٦٦	٣٢,٧
الدول المتوسطية	٠,٧٦٠	٠,٧١٦	٦,٢

المصدر : تم حساب هذه المؤشرات اعتمادا على Comtrade, 2001

الى ١٠٠ كلما كانت السلع متشابهة . ويبين الجدول التالى أهمية التجارة الفرعية للجزائر حسب بعض القطاعات الرئيسية :

ومن خلال حساب مؤشر التجارة الفرعية للجزائر نستنتج ما يلى :

- تجارة السلع المتشابهة ما زال ضعيفا .
- إن هذا المؤشر قوى مع أوروبا من بقية العالم وهذه الخاصية ستتدعم مع اتفاقيات الشراكة.
- إنه فى تطور فى السنوات الأخيرة ، وخاصة بالنسبة للسلع المصنعة ، مما يبين أن الأنظمة الانتاجية المتوسطية الأكثر انفتاحا تتنوع أكثر .

٢-٣ معدل الحماية الجمركية

إن الرزنامة الجمركية التى دخلت حيز التطبيق فى يناير ١٩٩٢ ، فى الوقت الذى تم فيه تبنى ما يسمى " La nomenclature du systeme harmonise de designation et de codifications des marchandises "، أدت الى تخفيض معتبر لعدد وانتشار معدلات التعريفات الجمركية ، ولقد انخفض المعدل الحدى من ١٢٠٪ الى ٦٠٪ ، ثم الى ٥٠٪ فى ١٩٩٦ ثم الى ٤٥٪ فى ١٩٩٧ و ٤٠٪ فى ١٩٩٨ (حاليا ٣٠٪ مع الاصلاحات الجمركية) .

وفى الوقت الحالى فإن معدل الحماية الاسمية يقدر بـ ٢٤,٣٪ والمعدل المتوسط الحسابى يقدر بـ ١٨٪ (هذا المستوى يبقى عاليا مقارنة مع الأرجنتين ١٢٪ ، المكسيك ١٣٪ ، وكوريا الجنوبية ١٠٪ ، ماليزيا ١٤٪ ، وبعض الدول فى جنوب وشرق المتوسط لها معدلات متقاربة مع الجزائر،

جدول رقم (٨)

مؤشر التجارة الفرعية للجزائر

السنوات	مجموع المبادلات				السلع المصنعه			
	المجموع	بقية العالم	الاتحاد الاوروبى	الدول الاوروبية المتوسطية	المجموع	بقية العالم	الاتحاد الاوروبى	الدول الاوروبية المتوسطية
١٩٩٢	٤,١	١	٥,١	٦,١	٥,٦	٨,١	٥,٨	٥,٦
متوسط٩٨-٩٢	٣,٩	٣,١	٧,٧	٩,١	٧,٥	١٠,٢	٥,٣	٥,٢
١٩٩٨	٦,٥	١٣,١	٧,٣	٧,٧	٩,٧	٨,٦	٨,٧	٧,٩
الالات					المواد الكيماوية			
١٩٩٢	٧,٧	٦١,٤	٧,٢	٨,٩	٩,٢	٥,٠	١٠,٤	٧,٤
متوسط٩٨-٩٢	٢٨,٣	٢٦,٢	٢٠,٥	١٩,٥	١١,٥	١٠,١	٦,٣	٤,٦
١٩٩٨	١٠,٥	٧٧,٩	٨,٩	٩,١	١٥,١	-	١٤,٤	٧,٥
سلع النسيج					المواد المعدنية			
١٩٩٢	٧,٧	٦١,٤	٧,٢	٨,٩	١٦,٢	٩,٥	٢٧,٥	٣٣,٧
متوسط٩٨-٩٢	٢٨,٣	٢٦,٢	٢٠,٥	١٩,٥	١٢,٥	٣,٠	١٨,٥	٢٥,٥
١٩٩٨	١٠,٥	٧٧,٩	٨,٩	٩,١	٦,٩	٢٠,٦	١٢,١	١١,٣
المواد الغذائية					المواد الزراعية			
١٩٩٢	٢,٢	-	٢,٣	١,٠	٢,٦	-	٣,٤	٣,٦
متوسط٩٨-٩٢	١,٥	١,٣	٩,٣	١٠,٤	٨,٣	٣,٠	١٤,٠	١٧,٦
١٩٩٨	٢٩,٤	-	١,١	٤,٤	١,٧	-	٠,٨	٤,٥
المواد المعدنية غير الحديدية								
١٩٩٢	٢,٦	-	٣,٤	٣,٦				
متوسط٩٨-٩٢	٨,٣	٣,٠	١٤,٠	١٧,٦				
١٩٩٨	١,٧	-	٠,٨	٤,٥				

المصدر : تم حساب مؤشر التجارة الفرعية اعتمادا على مستوى رباعى الأرقام ضمن التصنيف الموحد للتجارة الدولية (STCI)، من حولية احصائيات التجارة الدولية للأمم المتحدة.

فالمغرب مثلا ٢٣٪ ، البرازيل ٢١٪ أو أعلى من هذا المعدل كمصر مثلا التى لها معدل يقدر بـ ٣٤٪ ، الصين ٤٣٪ والهند ٧١٪ .

٢-٤ تنظيم وتسيير عمليات التجارة الخارجية

يتميز النظام القانونى والإدارى الذى كان يسير عمليات التجارة الخارجية في مرحلة الستينات والسبعينات فى الجزائر ، بالاهتمام الكبير بكيفية إخضاع هذه العمليات تحت المراقبة والإشراف الكلى للدولة . هذه المرحلة الأولى لتدخل السلطات العمومية على مستوى الصادرات والواردات مستوحاة من روح القوانين والنصوص السياسية المتبناه مباشرة بعد الاستقلال . ومن خلال هذه التجربة نشير الى ان التفكير حول نمط وطبيعة تسيير التجارة الخارجية (الاحتكار) كان يرتكز علي ثلاثة أهداف اساسية كان من الواجب تحقيقها : الاحتكار كأداة رقابة على المبادلات الخارجية، الإحتكار كأداة للتخطيط والاحتكار كأداة عملية .

والى غاية بداية الثمانينات ، كانت هناك محاولات لتكييف التشريعات مع الشروط الموضوعية لعمل وسير المؤسسات العمومية ، مع اتخاذ بعض الاجراءات الخاصة بتخفيف وإعطاء اكثر مرونة لعملية تسيير ومراقبة عمليات التجارة الخارجية . وكانت بداية الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٨٦حافزا للقيام بالعديد من مبادرات الإصلاح وبخاصة فى قطاع التجارة الخارجية . ومرت هذه العملية بعدة مراحل :

جدول رقم (٩)

تطور المعدلات المتوسطة للحقوق الجمركية غير الجسابية (١٩٨٠-١٩٩٩)

	٨٢-٨٠	٨٥-٨٣	٩٠-٨٨	٩٦-٩٣	٩٩-٩٧
الجزائر	٤٤,٤	٢١,٧	٢٣,٨	٢٤,٨	٢٤,٢
مصر	٤٧,٤	-	٣٣,٥	٢٨,١	٢٠,٥
المغرب	٥٤,٠	٢٧,٠	٢٤,٠	٢٥,٧	٢٢,١
تونس	٢٦,٤	٢٧,٢	٢٧,٤	٣٠,٠	٢٩,٩
مجموع الدول المتوسطية	٢٣,٨	١٨,٠	١٦,٦	١٨,٢	١٥,٩

المصدر :

Femise : rapport du Femise sur l'evolution de la structure des echanges commerciaux et des investissements entre l'UE et ses partenaires Mediterraneens. p.4

جدول رقم (١٠)

المعدل المتوسط للحقوق الجمركية حسب القطاعات الاقتصادية

(معدل الحقوق الجمركية غير الحسابية وكنسبة مئوية)

	السنة	كل السلع	القطاع الزراعى	قطاع الصناعات المصنعه
مصر	١٩٩٨	٢٠,٥	٢٢,٧	٢٠,٢
المغرب	١٩٩٧	٢٢,٠١	٢٨,٩	٢١,٣
تونس	١٩٩٨	٢٩,٩	٣١,٠	٢٩,٦
مجموع الدول المتوسطية*	٩٩-٩٧	١٥,٩	٢٥,٦	١٥,٠
الدول النامية	٩٩-٩٣	١٣,١	١٧,٠	١٢,٤
دول اوروبا فى مرحلة انتقالية	٩٩-٩٦	٩,٦	١٥,٧	٧,٨
امريكا اللاتينية	٩٩-٩٦	١٠,١	١٣,٨	٩,٥

* بدون لبنان والأردن .

المصدر : - Femise : Op. Cit ،P. 4 ،

- ما بين ١٩٨٦-١٩٨٨ أول مرحلة لوضع حد للاجراءات المتعلقة بالرخص الشاملة للاستيراد و للقانون رقم ٢ ، ٧٨ الخاص باحتكار الدولة للتجارة الخارجية (إقامة مخططات للتمويل الخارجى حسب المواد المستوردة ، المتعاملين التجاريين ومخططات التوزيع تحت اشراف البنوك) .

- تبدأ المرحلة الثانية بإلغاء القانون ٢ /٧٨ المتعلق بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية وتعويضه بالقانون ٨٨/٢٩ الصادر يوم ١٩ يوليو ١٩٨٨ والمتعلق بممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية ، اذ تصبح المؤسسات قادرة على التحكم فى مواردها ولكن يبقى تدخل الدولة بواسطة قنواتها الادارية وجهاز التخطيط والبرمجة (لا يزال القطاع الخاص فى هذه المرحلة تحت سيطرة سياسة رخص الاستيراد مع استحالة إعادة بيع المواد) .

واخيرا نشير الى انه لم تطبق الامتيازات ولا قائمات الشروط ، لأن الاحتكارات بقيت سائدة من خلال ميزانيات بالعملة الصعبة ، وذلك فى اطار برنامج عام للتجارة الخارجية . وعلى هذا

الأساس لانستطيع ان نتحدث عن قطيعة كلية مع الاجراءات السابقة ، بل يبرز لنا تناقض بين الهدف المنشود ، وهو تنظيم الاقتصاد من خلال السوق والحصص الممنوحة للميزانيات بالعملة الصعبة ورخص الاستيراد . ولقد استوجب الأمر الانتظار حتى عام ١٩٩٠ (ظهور بوادر القطيعة الحقيقية) ولأول مرة تم الغاء ووضع حد للبرنامج العام للتجارة الخارجية ، والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط تمويل خارجي تحت اشراف البنوك مباشرة ، و اصبحت التجارة الخارجية عملية من اختصاص البنك والمتعاملين التجاريين . واصبح هذا المخطط بمثابة اصلاح جديد للموارد الخارجية وتحريرها من القيود السابقة التى فرضت اثناء مرحلة الاحتكار ومن اجل تحقيق ذلك تشكلت الغرفة الوطنية للتجارة التى اوكت اليها طلبات المؤسسات الخاصة بتموين استيرادها مباشرة مع المصارف التى يتعاملون معها وذلك بالنسبة للقطاع الخاص ، اما المؤسسات العمومية الصغيرة والمتوسطة فانها تخضع مباشرة من ناحية التمويل بالعملة الصعبة من المصارف المعتمدة لديها .

ان بداية الانفتاح علي التجارة الخارجية اقرته المادة ٤١ من قانون المالية التكميلى لعام ١٩٩٠ ولأول مرة ومنذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمراً مسموحا به للمتعاملين التجاريين إلا ان هذا الانفتاح كان له طابع تقييدى وجزئي .

ثم تلت هذه المرحلة مرحلة أخرى تميزت بصدور المرسوم التنفيذي لشهر فبراير ١٩٩١والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية . ومن ضمنها الحرية التامة للتدخل فى ميدان التجارة الخارجية. تحت شرط وحيد وهو تسجيل المتعامل التجارى فى السجل التجارى بصفة بائع بالجملة ، و ذلك مهما كانت نوعية البضاعة المستوردة ، إلا فيما يخص المواد ذات الاستهلاك الواسع التى تبقى تتطلب تسجيلها ضمن قائمة شروط الإدارة التجارية. الا ان صدور هذا المرسوم تزامن مع صدور التعليمة رقم ٩١/٣ الصادرة عن بنك الجزائر فى ٢١ ابريل ١٩٩١ والتى تضبط شروط وقواعد تمويل عمليات الإستيراد ، والتى سوف تحد من حرية التدخل وتحدد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص منهم والعموميين واعطائهم الحرية المطلقة مع إلزامهم التقيد بشرط واحد وهو تسجيل العميل فى السجل التجارى بصفته بائع بالجملة كيف ما كانت نوعية البضاعة المستوردة باستثناء المواد ذات الاستهلاك الواسع التى يستلزم تسجيلها فى قائمة شروط الإدارة التجارية ومن ثم اصبح البنك المعتمد لديه يقوم بالاقتطاع من حساب المستورد بالعملة الوطنية ما يعادله بالقيمة من العملة الصعبة بعد عملية التحويل كما يقوم بدفع قيمة الصرف بالعملة الصعبة الأجنبية التى تطبق علي المستوردين

حتى يعطى للصرف قيمته الحقيقية . وذلك بغرض البحث عن تمويلات خارجية وبتحديد سقف لا يقل عن مليونى دينار . وعلى هذا الاساس اصبح النظام البنكى المنظم الوحيد للتجارة الخارجية التى اصبحت بدورها رهنا لمعايير تجارية مثل قبول حسم المعامل التجارى بالدينار و توفير التمويلات الخارجية . ويمكننا ان نشير الى اهم الخصائص التى تميز هذه المرحلة :

- نقل الامتيازات التجارية الى النظام البنكى .
- امتازت هذه الاصلاحات القانونية في مجال التجارة الخارجية بالمرونة والتغير طبقا لمرونة و تغيرات أسعار البترول الذى يعتبر اهم مصدر للمداخيل والمحرك الرئيسى للتجارة الخارجية.
- تكاثر وتزايد عدد العمليات المضاربية التى تعتمد على استيراد مكثف لمواد منافسة للإنتاج الوطنى وذات ربح واسع وسريع .
- استيراد مواد كاملة الاتجار ، سهلة التمويل ومضرة بسير وعمل المؤسسات .
- سهولة الحصول علي السجل التجارى سمح للعام والخاص بالاستيراد مهما كانت طبيعة المواد .

ومن خلال برنامج دعم اقتصاد السوق ، ثم اقرار تدخل الدولة بقوة في اطار تنظيم عمليات التجارة الخارجية وهذا من خلال : استرجاع الإدارة لامتيازاتها فى هذا المجال وتحديد الأولويات ومن هنا ظهرت التعليمة رقم ٦٢٥ الصادرة فى ٨ أغسطس ١٩٩٢ ، والخاصة بالتجارة الخارجية وطرق تمويلها وتحتوى على بعض الخطوط الكبرى لطرق تسيير التجارة الخارجية . وتحدد هذه التعليمة محورين اساسيين للعمل فى ميدان التجارة الخارجية :

* فعلى مستوى النصوص التنظيمية :
- تعيين معايير واضحة ونظام أولويات للحصول على العملة الصعبة .
- ادارة وسائل الدفع الخارجى بدقة اكبر وحماية الانتاج الوطنى .
* أما على مستوى المتعاملين التجاريين :
- تحديد النفقات بالعملة الصعبة الى اقل ما يمكن .
- تشجيع كل معاملة لا تولد ديونا على الاقتصاد الجزائرى ومنع كل افراط فى التخزين أو التبذير .

ولقد كان لتطبيق برنامج التعديل الهيكلى فى ١٩٩٤ تأثير كبير على مستوى عمليات

التجارة الخارجية ، حيث تم الغاء التعليمة رقم ٦٢٥ مع الابقاء على القوائم السلبية سواء فى مجال الاستيراد أو التصدير . وظهرت عدة محاولات لتكييف الإجراءات الإدارية السابقة التى كانت تخضع لها عمليات التجارة الخارجية . ووضع إطار تنظيمى فعال وتحفيزى لتطوير وتنويع الصادرات على الخصوص :

- إنشاء هيئة لتأمين وضمان الصادرات "الشركة الوطنية لتأمين الصادرات" والتى تقوم بعمليات التأمين على الصادرات ضد كل المخاطر التجارية وغير التجارية .

- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية التى تعمل على تطوير استراتيجية ترقية التجارة الخارجية والمساهمة فى تطبيق السياسة الوطنية فى المبادلات التجارية ، وتنشيط برامج تثمين المبادلات التجارية وترقيتها وخاصة تلك الموجهة اساسا نحو تطوير الصادرات خارج المحروقات ورصد و تحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للاسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنسوجات الجزائرية الى الاسواق الخارجية وتوفير المعلومات من خلال انشاء شبكة معلومات تجارية وبنوك معطيات .

- الانضمام الى الاتفاقيات الدولية (المنظمة العربية لضمان الاستثمارات ، الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات والمركز الدولى لحل الخلافات الخاصة بالاستثمار) .

- انشاء الصندوق الوطنى لدعم الصادرات الذى يقوم بتمويل الأعباء المتعلقة بدراسة الاسواق الخارجية ، اعلام المصدرين ودراسة كيفية تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة نحو التصدير، والإعانات فى مجال المشاركة فى المعارض المقامة فى الخارج ، تكلفة النقل الدولى وترتيب السلع فى الموانىء وتغطية خسائر تغير أسعار الصرف .

٣- تحليل إمكانيات التجارة

٣-١ حساب مؤشرات التشابه السلعى :

ان احدى الطرق المعتمدة لتقييم التجارة المحتملة هى اختبارات التوافق بين الصادرات والواردات لكل بلدين . فاذا كان لدينا متجه صادرات للدولة i ومتجه واردات للدولة j، تكون آفاق التصدير من الدولة i الى الدولة j أكبر بقدر ما يزيد التشابه بين المتجهين . وباستخدام تحليل المتجهات ، يزداد تشابه المتجهين B-A بقدر قيمة جيب التمام للزاوية بينهما من i ويتم حساب جيب التمام للزاوية بين متجهين من خلال قسمة حاصل الضرب العددى للمتجهين على حاصل ضرب

قيمتها ، أى :

$$Cosa = A.B - /(A).(B)$$

حيث يمثل B، A المتجهين ، بينما a هى الزاوية بينهما . وبالاشارة الى متجه صادرات الدولة i بالرمز Xi والى متجه واردات الدولة j بالرمز Mj، يمكن قياس التشابه بين عرض صادرات الدولة i وطلب واردات الدولة iباستخدام مؤشر التشابه التجارى TSij (وهو يساوى جيب التمام للزاوية بين Xi و Mj)، كالآتى :

$$TSij = XiMj \mid Xi \mid \mid Mj \mid$$

$$Tsij = \frac{\Sigma Xinmjn}{\sqrt{\Sigma X^2in \; \Sigma \; m^2jn}}$$

حيث ان :

Xin= صادرات السلعة n من قبل الدولة i

Mjn=واردات السلعة n من قبل الدولة j

إن TSijهو قياس للتوافق السلعى ضمن الهيكل التجارى للدولتين وعندما يساوى TSij صفرا يدل ذلك على عدم تحقق التجارة حيث ان سلع الدولة المصدرة لا تتوافق مع سلع الدولة المستوردة . وتكون هناك إمكانية للتجارة فى الحالة التى يكون فيها (I> Tsij> صفر) حيث تزيد امكانيات التجارة مع اقتراب قيمة Tsij من ١ والتشابه التجارى TS هو قياس ترتيبى حيث يرتب البنود الموجودة ضمن مجموعة معينة ترتيبا تنازليا دون قياس مقدارها . ولتبين دلالة مدى التشابه التجارى TSبالنسبة للعلاقة، نستخدم القاعدة المبدئية التالية :

× تدل قيم التشابه التجارى TS المتراوحة ما بين ٠,٨ ، ١,٠٠ على تشابه قريب جدا .

× تدل قيم التشابه التجارى TS المتراوحة ما بين ٠,٦ ، ٠,٨٢ على تشابه مرتفع .

× وتدل قيم التشابه التجارى TS المتراوحة ما بين ٠,٤ ، ٠,٦ على تشابه معتدل.

× وتدل قيم التشابه التجارى TSالمتراوحة ما بين ٠,٢ ، ٠,٤ على تشابه منخفض .

× وتدل قيم التشابه التجارى TSالمتراوحة ما بين ٠,٠٠ ، ٠,٢ على تشابه ضئيل ان لم يكن منعدما .

وهناك ضرورة هنا الى ابداء بعض التعليقات . لقد كان (Allen 1995) هو أول من توصل الى هذا المؤشر الذى تم استخدامه فيما بعد فى عدد من الدراسات من قبل (Linneman 1900) وقد أخذت متجهات الإستيراد والتصدير على المستوى ثلاثى الارقام ضمن التصنيف الموحد للتجارة الدولية (STCI)، كلما كانت متوفرة ، من حولية احصائيات التجارة الدولية للامم المتحدة . ويرتكز هذا المؤشر على الحجم الإجمالى لتجارة دولة الى كافة الاتجاهات ولا يعكس (او يستخدم) التجارة الثنائية الفعلية . ومع ذلك ، فهو يعكس إمكانية تدفقات التجارة الثنائية بين كل دولتين .

تم حساب قيم التشابه التجارى بالنسبة للجزائر وعينة مكونة من بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبى وبعض الشركاء فى الاتفاقيات - المتوسطية .

ويبين الجدول (رقم ١٢) قيم مؤشرات التشابه التجارى بالنسبة لتدفقات التجارة الثنائية المتوقعة على المستويات السلعية ثلاثية الارقام بين الدول المذكورة فى العينة ، بالاضافة الى متوسط قيم المؤشرات بالنسبة للتجارة مع تكتلات من الشركاء مأخوذة من العينة (التكتلات هى : كافة الدول في العينة ، الدول الصناعية ، الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبى) ومن النتائج العامة التى تظهر من خلال الجدول وتؤيد ما هو متعارف عليه هو وجود تشابه كبير بين صادرات الدول ذات القواعد التصديرية الكبيرة والمتطورة والمتنوعة وواردات الدول الاخرى مقارنة بالدول ذات الاقتصاديات غير المتنوعة . وتتأكد هذه النتيجة من خلال القيم العالية لمؤشرات التشابه التجارى لدى معظم الدول الصناعية (كدول مصدرة) والقيم المنخفضة لتلك المؤشرات لدى لدول الأخرى (كدول مصدرة) .

يظهر ان الدول المتوسطية التى ترتبط باتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى أو التى هى فى طريقها الى ذلك تتوافق صادراتها فى المتوسط ، بصورة أفضل مع واردات وصادارت الدول الصناعية. وتشير المعطيات حتى الآن الى أن الدول الصناعية (بما فيها معظم الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى) هى أفضل الشركاء التجاريين المحتملين بالنسبة للجزائر ، وهو ما تبينه الإحصاءات الحقيقية المسجلة فى التبادل التجارى . ولئن كان من المتوقع أن تخلق الشراكة الأوروبية - الجزائرية منطقة للتجارة الحرة خلال عشر سنوات تقريبا ، فإنه ينتظر أن تبقى التجارة فى بعض القطاعات (الحساسة) مقيدة ، ولئن كانت هذه الاتفاقيات تتضمن اجراء تغييرات أساسية فيما يخص دخول السلع الأوروبية الى أسواق الشركاء ، فإن العكس ليس صحيحا ، باستثناء السلع الصناعية ربما .

جدول (رقم ١٢)

مؤشرات التشابه التجارى

مصدر/ مستورد	تونس	الجزائر	المغرب	المانيا	فرنسا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	اليابان	متوسط الدول الصناعية
تونس	٠,٢٦٩	٠,٠٧٢	٠,٧٩٤	٠,٤٧٦	٠,٥٥٥	٠,٣٤٢	٠,٤٨٣	٠,٨٢٠	٠,٥٣١
الجزتر	٠,٥١٥	٠,٠٣٣	٠,٥٩٩	٠,٥٢٤	٠,٥٦٢	٠,٣٢٢	٠,٤٠٩	٠,٨٣٦	٠,٥٣٠
المغرب	٠,٠٨٣	٠,٤٣٣	٠,٠١٧	٠,١٠٦	٠,٠٩٨	٠,٠٧٧	٠,٠٧٢	٠,١٣٣	٠,٠٩٧
المانيا	٠,٤٠٠	٠,٤٦٨	٠,٢٢٣	٠,٦٩٠	٠,٧٠٣	٠,٧٧٩	٠,٨١٠	٠,١٤٥	٠,٦٢٨
فرنسا	٠,٤٤٤	٠,٥٣٣	٠,٢٢٠	٠,٧٣٧	٠,٧٠٠	٠,٨٠٦	٠,٤١٤	٠,١٨٣	٠,٦٢٣
المملكة المتحدة	٠,٤٦١	٠,٣٦٩	٠,٧٤٠	٠,٧٥٢	٠,٨٠١	٠,٧٤١	٠,٦٩٣	٠,٧٢٢	٠,٧٤٢
الولايات المتحدة	٠,٣٥٩	٠,٤٥٦	٠,٢٤٥	٠,٦٤٠	٠,٥٦٩	٠,٦٦٤	٠,٥١٨	٠,٢٢٦	٠,٥٢٤
اليابان	٠,٢٩٠	٠,٣٤٨	٠,١٦٩	٠,٦٣٦	٠,٦٣٩	٠,٧٥٦	٠,٨١٤	٠,١١٣	٠,٥٩٢
متوسط الدول الصناعية	٠,٣٩١	٠,٤٥٣	٠,٣١٩	٠,٦٨٢	٠,٦٨٣	٠,٧٤٩	٠,٧١٤	٠,٢٧٥	

المصدر : - تم حسابها من واقع بيانات التجارة على المستوى ثلاثى الأرقام ضمن التصنيف الموحد للتجارة الدولية فى حولية إحصائيات التجارة الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة .

٣-١-٢ الآثار التجارية لاتفاقية منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبى

أولا : تحرير الاستيراد وانعكاساته على الأداء الاقتصادى للجزائر

سنحاول فى هذا المجال إلقاء الضوء على هذا التحرير الأحادى من قبل الجزائر من خلال تحليل بعض التجارب السابقة المماثلة لتحرير التجارة فى الدول النامية . ونشير الى وجود بعض الدراسات التى تمت مؤخرا ، وأهمها تلك التى أجراها البنك الدولى باستخدام هذا الاسلوب من خلال مقارنة الآفاق المماثلة أمام دول المغرب العربى بما فيها الجزائر ودول أخرى فى جنوبى البحر الأبيض المتوسط بتجربة التحاق دول شمالى البحر المتوسط (اليونان ، اسبانيا والبرتغال) بالسوق الأوروبية المشتركة أو بتجربة دول وسط وشرق اوروبا فى اتفاقيات منطقة التجارة الحرة مع أوروبا [٤] .

إلا ان المشكلة الرئيسية التى صاحبت هذه المقارنات والدراسات حول آثار تحرير التجارة والانفتاح بشكل عام كانت صعوبة الفصل بين آثار السياسة التجارية وآثار الاصلاح الاقتصادى الكلى والاصلاحات الأخرى . كما أنه من الصعب إثبات وجود علاقة سببية بين اتفاقيات التكامل الاقتصادى

الاقليمى واصلاح السياسات فى هذه الدول ، والمشكلة بطبيعة الحال هى أن هذه الدول بدأت بتحرير الاقتصاد فى نفس الوقت التى بدأت فيه إبرام اتفاقيات التكامل الاقتصادى الاقليمى وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول باطمئنان إن التكامل الاقتصادى الاقليمى يتفق على الأقل مع سياسات التوجه الخارجى نحو بقية العالم .

لقد تبنت الجزائر على مدى الفترة من أوائل السبعينات حتى أواخر الثمانينات نظما تجارية من أكثر النظم تقييدا ، وشكلت سياسة احلال الواردات المكون الأساسى لاستراتيجية التنمية خلال الفترة المذكورة ، واعتمدت تلك السياسات على نظام موسع ومعقد من قيود الاستيراد والمعدلات المرتفعة للتعريفات ، والرقابة على النقد الأجنبى بالاضافة الى نظام واسع النطاق من سياسات الرقابة المحلية على الاستثمار والائتمان والأسعار والتجارة ، وما الى ذلك ، وتم تأسيس قطاع عام كبير لتطبيق هذه السياسات الى جانب الاعتماد على الاحتكارات العامة .

ولم يتم البدء فى تطبيق سياسات اصلاح موسعة إلا منذ أوائل التسعينات . وشكل تحرير التجارة المكون الأساسى لتلك الاصلاحات وتضمن حل القيود الكمية الى درجة كبيرة وتخفيض التعريفات ، وتبسيط نظام التعريفة ومخططات لدعم التصدير . وفى كل الأحوال تم تطبيق هذه الاصلاحات إثر صعوبات كبيرة فى ميزان المدفوعات وأساسا فى أوقات الأزمات . كما تم تطبيق اصلاحات أخرى بدرجات متفاوتة فى مجالات أخرى بما فيها النظام الضريبى ، وتحرير الاستثمار والائتمان المحليين والنظام المالى وتحرير التجارة المحلية واصلاح المؤسسات العامة .

وتشير بيانات الجدول رقم (١٣) الى مدى القيود التجارية فى الجزائر ودول أخرى فى أوائل الثمانينات وانخفاضها منذ ذلك الوقت . وكانت هذه القيود ولا تزال مرتفعة الى حد كبير مقارنة بمتوسطها فى الدول النامية وبالذات المجموعة المقارنة من الدول المتوسطة الدخل .

وللقيام بعملية المقارنة نفترض ما يلى :

- ان اتفاقيات منظمة التبادل الحر هى جزء من عملية موثوق بها لتحرير التجارة ، وأنها فى الواقع آلية لإرساء أو احكام الباب على هذه العملية [٥] .

- أن الجزائر ومن أجل التطبيق الناجح لاتفاقيات التبادل الحر ستعمل على المحافظة على استقرار الاقتصاد الكلى ، والتفاعل المالى والموازنى المناسب مع انخفاض العائد من التعريفات وتحرير التجارة بوتيرة تتماشى مع باقى الدول الشريكة ، بالاضافة الى تكامل أعمق مع الاتحاد الأوروبى .

الجدول رقم (١٣)

مقارنة بين مؤشرات السياسة العامة والتجارية للجزائر ودول أخرى

البيان	الدول ذات الدخل المتوسط	الجزائر	المغرب	تونس
- الناتج المحلى الاجمالى للفرد (١)فى ١٩٩٤-دولار - ١٩٩٤ تكافؤ القوة الشرائية بالدولار	٢٥٢٠	١٦٥٠ ٥٣٨٠(١٩٩٣)	١١٤٠ ٢٤٧٠	١٧٩٠ ٥٠٢٠
- النمو ٨٥-٩٤ - تعداد السكان (١) فى ١٩٩٤ بالملايين	-١,٠٪	-٢,٥٪	١,٢٪	٢,١٪
- متوسط معدلات التعريفات(٢)	٢٥,٠(٨٠-٨٣) ٢٤,٧(٨٤-٨٧) ٢٠,٠(٨٨-٩٠) ١٥,٤ (٩١-٩٣)	٤٤,٤(١٩٨٠) ٢١,٧(١٩٨٥) ٢٣,١(١٩٨٧) ٢٤,٦(١٩٨٩) ٢٢,٩(١٩٩٢)	٤٥,٠(١٩٨٢) ٢٧,٠(١٩٨٥) ٢٤,٠(١٩٨٨)	٢٦,٤(١٩٨٢) ٢٧,٢١(١٩٨٥) ٢٦,٠(١٩٨٨) ٢٧,٧(١٩٩١) ٣٣,٢(١٩٩٤)
-أثر الاجراءات غير التعريفية(٢)	١٨,٧ (التسعينات)	٩,٥ (التسعينات)	٥٠,١(١٩٨٣) ٢٧,٦(٨٤-٨٧)	٧٦,٢(٨٤-٨٧) ٦٣,٧(٨٨-٩٠) ٣٢,٧ (٩١-٩٣)

المصادر :١- تقرير التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولى ١٩٩٦ .

٢- ان المتوسط معدلات التعريفات هو المتوسط غير المرجح لكل السلع ، من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دليل أنظمة الاستيراد ، الجزء الأول : مراقبة الاستيراد ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٤ .

ثانيا : خلق وتحويل التجارة

نفترض كما يظهر فى الشكل رقم (١) وجود الدولة A التى تسعى الى اقتمة منطقة تبادل حر مع الدولة B وإن باقى العالم هى الدولة C، ويمثل الخط DaDa واردات الدولة ، والخط ExEx يمثل صادرات الدولة . أما صادرات بقية بلدان العالم فتتمثل فى الخط الأفقى EmEm

لنفترض قيام الدولة Aبانشاء منطقة تبادل حر مع الدولة B، تلغى بمقتضاها التعريفة الجمركية بينهما وتبقيها كما هى على بقية العالم C ونتيجة لذلك سترفع الواردات من الدولة B الى Q2Qبدلا من Q1Q، فى حين تقل الواردات من باقى العالم الى Q3Q2 ويتحصل مصدرو الدولة Bعلى ١٢٠ دولار كسعر للسلعة المصدرة بدلا من ١٠٠ دولار. وبالتالى تنتفع الدولة B بمقدار المساحة almn فى الشكل البيانى السابق .

الشكل رقم (١)

انشاء منطقة تبادل حر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبى

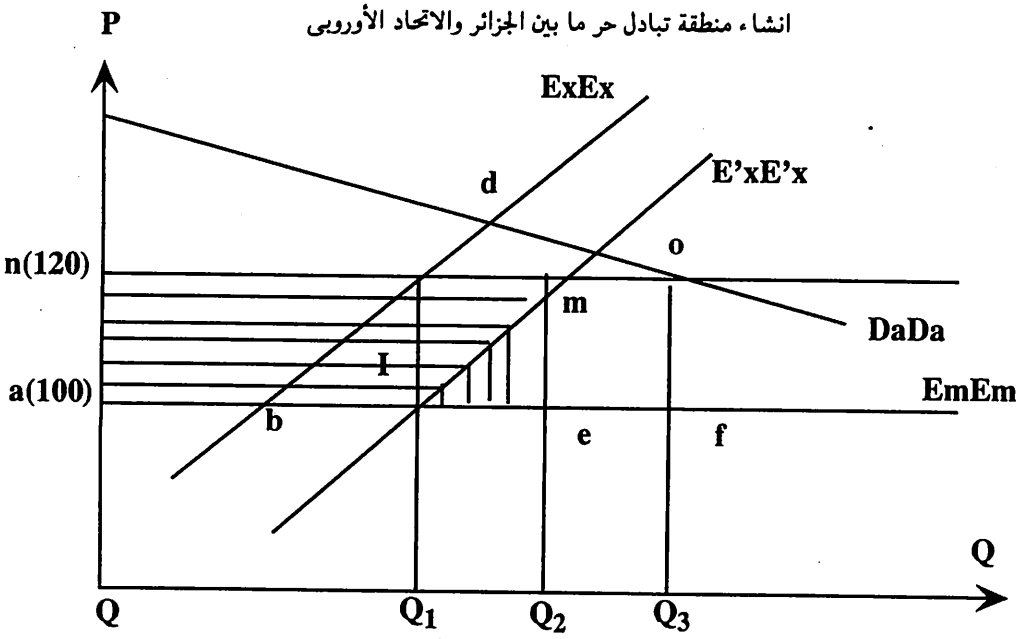

وباعتبار ان هذا النوع من التحرير قد أدى الى تحول التجارة من C الى B، فإن العائدات من التعريفة الجمركية تتحول من A الى مصدرى الدولة Bوالأهم من ذلك ، ان الخسارة Aأكبر من الخسارة المترتبة على مجرد تحول التجارة الممثل بالمساحة Ime، إذ ان الخسارة فى الواقع هى nmeaالناتجة عن خسارة للتعريفة الجمركية على كافة واردات A من B، ويؤكد هذا Panagariya على ثلاث نتائج هامة :

× ان الدولة الداخلة فى اتفاق لانشاء منطقة تبادل حر يمنح فيه على تفضيلات ، لا يحصل على ما يكافئه الطرف الآخر ، سيخسر من هذا الاتفاق (حالة المكسيك وحالتا تونس والمغرب) .

× انه بتزايد حجم الواردات من الطرف الاخر تتزايد الخسارة بمقدار الفاقد من تحويل العائدات الجمركية الى مصدرى هذا الطرف .

× واخيرا لن يعوض اثر خلق التجارة فى بعض الحالات اثر تحويل التجارة ، لان خلق التجارة لن يحل محل الخسارة من تحويل التجارة .

ان الغاء الحقوق الجمركية على السلع القادمة من الاتحاد الأوروبى سيرفع من حجم الواردات ، ويمكن ان يشجع الصادرات (التى ستستفيد من المدخلات المستوردة بأسعار أقل) ، مما يشجع التجارة وانخفاض فى حجم تكاليف المعاملات ، واقتصاديات الحجم والتحفيز على القيام بمكاسب فى مستوى الانتاجية من اجل الاستفادة من المزايا النسبية . مما يؤدى الى خلق مناخ تنافسى جديد ، يتميز بانخفاض سعر الصرف الحقيقى للعملة المحلية ، كما أن التنافسية خارج التكاليف تلعب دورا هاما ومحددا (نوعية شبكات التوزيع، مصداقية التسليم ، نوعية ومواصفات المنتوجات) ، وهو المجال الذى يظهر فيه التعاون مع أوروبا مفيدا . اضافة الى أن التبادل الحر سيسمح للجزائر بتحويلات معتبرة من التكنولوجيا الأوروبية ، فالمدخلات المستوردة ستعمل على تحسين نوعية المنتوجات النهائية المعروضة للتصدير حتى تكون تنافسية وبهكيل المعرفة، كما أن حجم معتبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سيخلق مردوديات تكنولوجية هامة .

ويمكن لاتفاقيات الشراكة أن تشجع الصادرات عن طريق تخفيض حالات اجراءات ضد الاغراق والرقابة الصحية . وهذا يتطلب معرفة متبادلة للأنظمة الخاصة بالصحة وأمن المستهلك ، وانظمة الإقرار بشهادة المطابقة ، الاجراءات الجمركية ، القوانين الخاصة بالمنافسة ، القواعد التحوطية أو المعايير البيئية . هذه القواعد تستعمل عادة كحواجز غير جمركية فى العديد من الدول .

أما عن حجم امكانية خلق التجارة مع الاتحاد الأوروبى فهو مهم جدا بسبب القوة التكاملية فى الهياكل التجارية المتكيفة مع تقسيم جهوى للعمل ما بين الدول المتطورة والأقل تطورا . إن دول جنوب وشرق المتوسط تستورد سلع التجهيز والسلع الوسيطة من أوروبا وتصدر المواد الأولية وسلع الاستهلاك . وفى هذا الاطار ، التحرير يسمح لهذه الدول عامة والجزائر بخاصة بأن تلعب بمزاياها النسبية (النسيج ، القطاعات التنافسية للزراعة) ، مدعمة بذلك تخصصها ، وفى نفس الوقت فإن تخفيض تكاليف المعاملات والصفقات ينتج ظاهرة مختلفة من خلال تشجيع المبادلات ، سلع مكملة "ولكن المبادلات المتقاطعة أو الفرعية (إعادة التوطين) ، افقيا (تنوع فى السلع) أو عموديا (نوعية السلع) ، هذا النوع من التجارة المتقاطعة يحمل فى طياته امكانيات لخلق المبادلات "عن طريق منح المستهلك (أيضا للمنتج) أكبر نوعية و / أو تشكيلة من نوعية السلع المتشابهة" .

٢-١-٣ زيادة العجز التجارى

إن التفكيك الجمركى الذى سيتم من طرف واحد سيمارس ضغطا ليس فقط على المالية

العامة، وإنما كذلك على الميزان التجارى بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا . هذه الزيادة ستتم فى قسم منها عن طريق تحويل التجارة على حساب باقى الدول الصناعية التى سوف لن تستفيد من هذا التفكيك الجمركى . كما أن تحرير التجارة المتبادل بين الجزائر والاتحاد الأوروبى من خلال اقامة منطقة التبادل الحر لن يعطى الصادرات الجزائرية أية ميزة فى السوق الأوروبية وذلك للأسباب التالية :

- لان الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات فى الدول الأوروبية متدنية أصلا وليس لها تأثير كبير على تقليص الواردات الى اوروبا .

- لان أوروبا منضمة الى منظمة التجارة العالمية ، مما يلزمها منح جميع الدول الأعضاء فى المنظمة المزايا التى تمنحها لأية دولة أخرى ، تنفيذا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ولا يغير فى الأمر شيىء اعتبار الشراكة تكتلا اقتصاديا مشمولا بأحكام المادة رقم ٢٤ من اتفاقية الجات ، ذلك ان الاتحاد الأوروبى يعقد اتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى ، مما يبقى الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة فى الأسواق الأوروبية من قبل صادرات جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى فى افريقيا والكاريبى والمحيط الهادى وكذلك فى أمريكا اللاتينية [٦] .

- لان الاتحاد الأوروبى يستعيض عن الرسوم الجمركية بمعايير صحية وبيئية وشروط فنية يمكن أن يؤدى تطبيقها الى الحد من دخول السلع الجزائرية الى السوق الأوروبية فى حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير والمواصفات . وسيحدث طلب اضافى على الواردات على المدى المتوسط وسيتركز هذا الطلب على سلع التجهيز والسلع الوسيطة بسبب اعادة التخصيص فى عوامل الانتاج . وسيتزامن هذا الارتفاع الكبير فى الواردات مع ضغط على السلع المصدرة نحو الاتحاد الأوروبى بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الشرقية والوسطى فى مجموع مبادلات الاتحاد الأوروبى ، وانخفاض التفضيلات الممنوحة الى الدول المتوسطية ومنها الجزائر .

ونشير الى أنه على مستوى الاقتصاد الكلى فإن الانفتاح التجارى يتطلب سياسات مرافقة فى مجال الميزانية ، المالية وسعر الصرف . كما أن هذا التحرير يجب أن يحظر فى ظروف زمنية ملائمة، ويعمل على تحسين كفاءة أداء المؤسسات المؤسسات المحلية ، خلق فرص جديدة للتصدير وضمان تنويع المنافذ على مستوى كافة الأسواق الاجنبية ويمكن التعليق على أهم هذه السياسات :

× نشير الى أن هدف الاصلاح الجبائى هو ضمان استقرار التوازنات فى الميزانية بدون تدهور

مقابل فى المداخيل (يكون له سلوك حيادى تجاه عملية الانتاج ، مما يشجع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الانتاجى) . كما أن الادخار العمومى الذى يتطلب اصلاحا جبائيا كبيرا يهدف الى تقديم حل مالى للصعوبات المتوقعة فى الميزانية ، وتغطية الخسائر الجمركية . وعلى هذا الأساس يجب تجنب ارتفاع الخسارة فى الميزانية ، حتى لا يتحمل الادخار الخاص الموجه لتمويل الاستثمار عبء هذه الخسارة ، كما أن عملية الاصلاح يجب أن تعوض هذه الخسارة من خلال :

- اصلاح جبائى ملائم من اجل مواجهة التزايد الخطير فى الخسائر العمومية .
- اندماج جبائى لكل القطاعات الانتاجية .

× ارتفاع الادخار الخاص سيعمل على تمويل الارتفاع فى العجز على حساب الاستثمار ، وعلى هذا الأساس ، فإن التحكم فى النفقات العمومية يصبح استراتيجية ذات أولوية بالنسبة للحكومة . وبالمقارنة مع التخفيض الجمركى الذى سيكون له آثار مؤكدة على الايرادات الجبائية وعلى العجز العمومى ، فإن التحفيز على الاستثمار الانتاجى ضرورى لضمان النمو فى اطار تحرير المبادلات و التخفيف من الآثار السلبية لاتفاق الشراكة .

× ان سياسة اعادة التأهيل ترمى الى تحسين كفاءة أداء المؤسسات العمومية ، ويمكن لهذا البرنامج أن يكون له آثران : تحسين فى الانتاجية والمنافسة ، وأحسن طريقة لرفع قدرات هذه المؤسسات يكمن فى تحسين انتاجية عناصر الانتاج .

ونشير الى أنه فى حالة نجاح هذا البرنامج ، فسيعمل على تحسين انتاجية أداة الانتاج وجعلها أكثر تنافسية ، ومن ثم فإن تحرير المبادلات سيكون مرادفا للنمو . كما أنه سيؤثر مباشرة على الانتاج ويولد طلبا استثماريا اضافيا . وهنا يجب التأكد من أن تحسين الكفاءة تمر بالضرورة عن طريق اقامة منافسة كبيرة ما بين المؤسسات المحلية .

- أما اللجوء الى سياسة سعر الصرف فلن يكون له أثر ايجابى سوى على الميزان التجارى ، مما يطرح اشكالية اختيار سعر الصرف (تعديل نظام الصرف الحالى مع مراعاة تطور المبادلات التجارية) . إلا أن تحقيق تحسين فى الميزان التجارى يتوقف على تحقيق مجموعة من الشروط ، وإذا ما عدنا الى سياسة تخفيض سعر الصرف للتأثير على الميزان التجارى بالنسبة للدول المتوسطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ، فيمكن ابداء الملاحظات التالية :

- عدم مرونة الجهاز الانتاجى وبالتالى تكون طاقتها الانتاجية محدودة ، اضافة الى تخصصها فى انتاج وتصدير عدد محدود من السلع معظمها من المواد الأولية الزراعية أو المعدنية .

- عدم مرونة الطلب على الواردات الأجنبية ، حيث إنها تعتمد فى سد احتياجاتها من السلع الغذائية والاستهلاكية من الخارج .

- ان الأسعار غير مستقرة وتعانى من الضغوط التضخمية بسبب تطبيق سياسة التمويل بالعجز فى ميزانية الدولة .

- أما التحرير الكامل ، فيتم فى اطار تنشيط اتحاد المغرب العربى وتدعيم مبادرة Eisentadtانشاء منطقة التبادل الحر مع الولايات المتحدة ، والنافتا (منطقة التبادل الحر العربية) . كما يمكن لهذا التحرير الذى يجب ان يحضر بكل دقة وفى مدة زمنية ملائمة أن يشمل توسيع منطقة التبادل الحر مع بقية العالم ، تنويع المنافذ من خلال استراتيجية تجارية ذات فعالية والانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة (التبادل الحر المتعدد الأطراف) .

الشكل رقم (٢)
أثر اعادة التأهيل

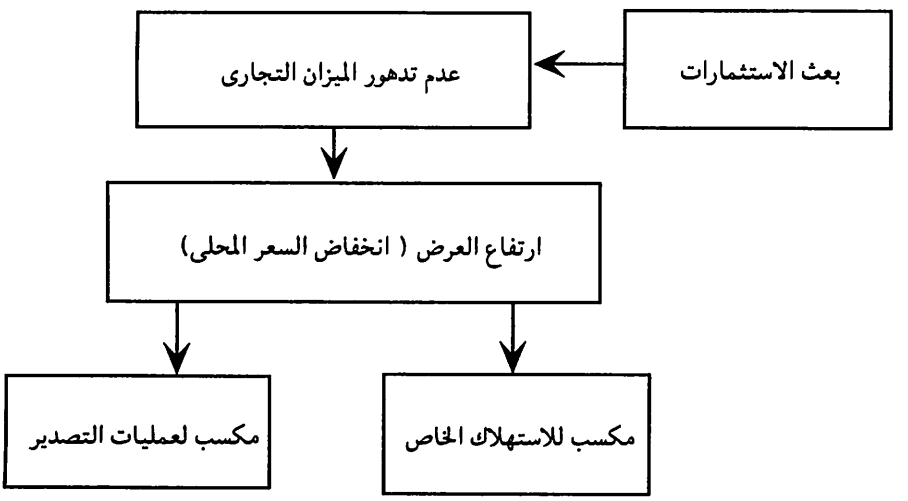

الخاتمة

تشير المناقشة السابقة الى أن برنامج تحرير الاستيراد فى ظل اتفاقيات منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبى ستكون مفعمة بالتحديات بل وحتى غير مسبوقة . قد يتم جنى مكاسب هامة محتملة ، ولكن قد يتم أيضا تكبد تكاليف باهظة للتعديل ، وتتشابه تجربة الجزائر فى هذه الحالة مع تجربة دول شرق آسيا التى كثيرا ما طبقت برامج لتحرير التجارة فى اطار برنامج لاصلاح الاقتصاد الكلى مع نسب أقل من عدم العدالة فى تنويع الدخل ومن خلال عملية تدريجية . ومن ناحية اخرى ، تختلف هذه التجربة عن تجربة دول شرق آسيا وتتشابه مع تجربة دول أمريكا اللاتينية فى أنها تبدأ من مستويات عالية من الحماية والاعتماد على القيود الكمية مع نسبة شديدة الارتفاع نسبيا فى رأس المال البشرى . وتتشابه هذه التجربة فى وجوه أخرى مع تجارب دول جنوب وشرق المتوسط التى تتسم بأشكال عدم المرونة فى أسواق العمل وأحجام ضخمة للقطاع العام . ويجعل ذلك الخليط من الخصائص والظروف استنباط دروس مباشرة من تجارب الدول الأخرى أمرا مخادعا يجب توخى الكثير من الحرص والحذر .

هوامش البحث

١- لقد تم الاعتماد على الدراسة التى قدمها الدكتور فرج عبد الفتاح فرج (معهد البحوث والدراسات الافريقية ، مصر) فى :

- د . فرج ، فرج عبد الفتاح (٢٠٠١) الاقتصاد الأفريقى من التكامل الاقليمى الى العولمة (القاهرة ، دار النهضة ،(٢٠٠١) .

٢- ان تقديرات نماذج التجاذب تؤكد أن كثافة المبادلات تكون أكبر مع الدول القريبة ثقافيا ، لغويا وجغرافيا ، أنظر :- G.Gautier & D.Unal-Kezenci : "**Regionalisation and Trade Opening : a Focus on the Mediterranean Countries**" , ERF, Seventh Annual Conference, Amman, 26-29 October, 2000 .

٣- لمزيد من المعلومات ، أنظر :

-Walter Isard : "methods d'analyse regionale" , Tome 1 et "**equilibre economique**", Dunod, 1992, P.144 .

٤ - لمزيد من المعلومات ,أنظر كل من :- De Kleine Annette & Riordian Mick : **"Lessons From The Experience of Portugal, Spain and Greece's Accession to The European Union : a Background Note"** , The World Bank, International Economics Department, Analysis and Prospects Division, November, 1995 .

٥- حول هذه النقطة ، أنظر :

-Francois Joseph F : "**External Bindings and The Credibility of Reform**", in, In Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds), **Regional Partners in Global Markets : Limits and Possibilities of The Euro-Med Agreements,** CEPR and ECES, 1997 .

٦- تفقد منطقة التبادل الحر ما بين الطرفين جدواها بالنسبة للجزائر (كما لمجموعة الدول المتوسطية الأخرى) ، إذا روعيت اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة ستكون الصادرات الجزائرية الى السوق الأوروبية فى اطار منافسة الصادرات الأخرى من دول آسيوية وافريقية ، وعلى الخصوص منافسة الصادرات من الدول الصناعية الحديثة ما لم تتضمن اتفاقية الشراكة أفضليات محددة للصادرات الجزائرية .

مراجع البحث

- **احصائيات التجارة الدولية للأمم المتحدة** : عدة سنوات .
- **وزارة المالية ٢٠٠١** .
- **ادارة الجمارك** .
- عبد الفتاح العموص : "أية علاقة وأى مستقبل لمنطقة التبادل الحرة العربية ومنطقة التبادل الحر المغاربية الأوروبية فى ظل الاقليمية الجديدة" ، **المؤتمر العلمى الخامس** ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، **القاهرة ١٤و١٥ نوفمبر ١٩٩٨** .
- فرج ، فرج عبد الفتاح (٢٠٠١) **الاقتصاد الافريقى من التكامل الاقليمى الى العولمة** (القاهرة ، دار النهضة ٢٠٠١ .

- Femise : **rapport sur l'evolution de la structure des echanges commerciaux et des investissements entre** l'UE et ses partenaires mediterranees, 2000 .
- World Developmnt Indicators CD-ROM, World Bank 1998, (1998), CNIS. Douanes Algeriennes .
- G.Gautier & D.Unal-Kezenci :"Regionalisation and Trade Opening : a Focus on The Mediterranean Countries", ERF, **Seventh Annual Conference**, Amman, **26-29 Octobre , 2000 .**
- Walter Isard : "**methods d'analyes regionalr**", Tome 1 et "**equilibre economique**", Dunod, 1972, P.144 .
- De Kleine Annett & Riordian Mick : "**Lessons Frome The Experience of Portugal, Spain and Greece's Accession to The European Union : a Background Note**", The World Bank, International Economics Department, Analysis and Prospects Division, November, 1995 .
- Francois Joseph F : "**External Bindings and The Credibility of Reform**", in, Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds), **Regional Partners in Global Markets : Limits and Possibilities of The Euro-Med Agreements,** CEPR and ECES, 1997 .